

جونسون يدفع بتسريع للبرلمان البريطاني لاستعجال تنفيذ بريكست

المفوضة الأوروبية في لندن اليوم للقاء رئيس الوزراء البريطاني



أمتار قليلة تفصل البريطانيين عن تنفيذ بريكست

البريطانيات الثانية، لا يبقى أمام النص سوى مصادقته من جانب البرلمان الأوروبي.

ويعد كل ذلك، من المقرر أن تغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في 31 يناير بعد 47 عاماً من انضمامها إليه. وبعد المغادرة، تبدأ مرحلة انتقالية تنتهي في 31 ديسمبر 2020، تتيج انفصلاً تدريجياً عن الاتحاد، يواصل خلالها البريطانيون تطبيق القواعد الأوروبية، والاستفادة من الاتحاد الأوروبي لكن دون المشاركة في أعمال مؤسساته أو إبداء رأي بقراراته. وخلال هذه المرحلة، يجري الطرفان مباحثات حساسة حول العلاقة المستقبلية بين لندن وبروكسل، وعليهما التوصل خلالها إلى اتفاق تجاري.

وتتوجه رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، الأربعاء، إلى العاصمة البريطانية برقةة مفاوضة بريكست ميشال بارنييه من أجل إجراء مباحثات مع بورييس جونسون. وسيكون هذا أول لقاء لهما منذ أن تسلمت فون دير لاين مهامها مطلع ديسمبر. وقد تنقل فون دير لاين لجونسون بوضوح تحفظاتها حول خياره استبعاد أي تمديد للمفاوضات أو إرجاء لموعده 31

يتمر قطار بريكست الأيام المقبلة بمحطاته الأخيرة ليتوقف مع نهاية يناير بعد إنهاء عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي التي دامت 47 عاماً، ويسرع رئيس الوزراء بورييس جونسون في وتيرة إجراءات مغادرة التكتل الأوروبي من خلال بدء مجلس العموم البريطاني دراسة قانون الصفقة التي توصل إليها مع بروكسل، الثلاثاء.

لندن - استأنف النواب البريطانيون، الثلاثاء، دراسة قانون بريكست الذي طرحه رئيس الوزراء بورييس جونسون، والذي يقود المملكة المتحدة إلى خروج حتمي من الاتحاد الأوروبي نهاية شهر يناير، بعد ثلاث سنوات ونصف السنة من الأزمة.

ويأمل جونسون أن يعتمد البرلمان هذا الأسبوع قانوناً يتيح تطبيق اتفاق تفاوض عليه مع بروكسل حول بريكست الذي وافق عليه في العام 2016، 52 بالمئة من البريطانيين، وبعد إرجاء موعده ثلاث مرات.

ومن المتوقع إجراء تصويت آخر يوم الخميس المقبل بعد ثلاثة أيام من المداولات.

ويملك جونسون منذ انتخابات 12 ديسمبر غالبية في مجلس النواب هي الأقوى لحزب المحافظين منذ عهد مارغريت ثاتشر في الثمانينات.

وفي الأثناء، تسعى المعارضة العمالية إلى إيجاد زعيم جديد يخلف جيريمي كوربين، خلال انتخابات تعرف نتائجها في 4 أبريل.

بورييس جونسون يأمل أن يعتمد البرلمان هذا الأسبوع قانوناً يتيح تطبيق اتفاق تفاوض عليه مع بروكسل حول بريكست

ويخضع مشروع القانون المتعلق بالاتفاق، الذي حصل خلال تصويت أولي في 20 ديسمبر الماضي على 358 صوتاً مؤيداً مقابل 234 صوتاً معارفاً، لتصويت ثان الخسيس، وطرح، الثلاثاء، تزامناً مع استئناف الجلسات داخل البرلمان لمداولات بشأن إمكانية إجراء تعديلات.

ومن بين التعديلات التي يريدها مؤيدو بريكست، هي أن تدق ساعة بيغ بن عند موعد الخروج. وبعد اعتماده نهائياً من البرلمان ورفعها لمجلس الشورى وخضوعه لموافقة الملكة

كورتس يقود حكومة نمساوية تستبعد الشعبويين

فيينا - أدى زعيم المحافظين في النمسا، سيباستيان كورتس، اليمين الدستورية ليتولى مهام منصب المستشار لولاية ثانية، بينما يشغل زعيم حزب الخضر فيرنر كوجلر منصب نائب المستشار في الحكومة الجديدة التي تستقني اليمين المتطرف.

ويعد كورتس البالغ 33 عاماً السياسي الأكثر شعبية في النمسا، على الرغم من حل ائتلافين حاكمين خلال عامين، أحدهما مع حزب الحرية اليميني المتطرف. ومع صعوده سريعاً عبر صفوف حزبه "حزب الشعب النمساوي"، لم يجد الشباب الطموح أي وقت لاستكمال دراساته القانونية في مسقط رأسه فيينا.

وبعد أن أصبح كورتس وزيراً للدولة لشؤون التكامل في عام 2011 في سن 24 عاماً، رُوج لصورة إيجابية عن المهاجرين كاشخاص مغامرين يمكنهم المساهمة في المجتمع.

ومع ذلك، فقد تحول إلى موقف لا هوادة فيه ضد الهجرة خلال أزمة

لزم الأمر. وأشارت إلى أن فرنسا "الن تضحي بمضمون الاتفاق حول العلاقة المستقبلية مع المملكة المتحدة من أجل مسائل متعلقة بالوقت".

ويتعهد جونسون باتفاق تجاري "طموح"، لكن الأوروبيين يخشون من أنه يريد تحويل بريطانيا إلى منافس على أبواب الاتحاد الأوروبي، يبيع سلعا في الاتحاد الأوروبي بأسعار أدنى من الأسعار المعيارية التي تحمي العمال والمستهلكين والبيئة.

ووفق صحيفة "سانداي تايمز"، يحض البعض داخل الحكومة بورييس جونسون على إجراء مباحثات بالتوازي مع الولايات المتحدة، كورقة ضغط على الأوروبيين خلال المحادثات معهم.

ولدى سؤاله حول هذا الموضوع، الإثنين، أعلن جونسون أن المملكة المتحدة "لها حرية إجراء محادثات تجارية مع أي بلد حول العالم".

ولكن يبدو أن جونسون سيعمل على أكثر من صعيد للضغط على بروكسل حيث تدعو اليابان كذلك بريطانيا لإجراء مباحثات تجارية، وهو ما يمكن أن يستثمره زعيم المحافظين للتأكيد على وجود قوى عالمية تسعى لإبرام شراكة مع بلاده على غرار الولايات المتحدة وغيرها.



يلتقي زعيما حزب الخضر والمحافظين رغم تباعد الرؤى بينهما، فالأول يهتم بقضايا البيئة ويعتمد سياسة معتدلة حيال المهاجرين، والثاني ينتهج سياسة متشددة إزاء هؤلاء.

النقابات الفرنسية تصعد بإغلاق المصافي النفطية لوقف إصلاح نظام التقاعد

وتخطت التعبئة ضد إصلاح أنظمة التقاعد 28 يوماً متتالية، وهو عدد قياسي من الأيام سبق أن سجل في الشركات التي تهتم بسحب الآراء بعد الشركة الوطنية للسكك الحديدية منذ تأسيسها في 1938.

وبحسب استطلاعات الرأي تراجع الدعم للإضراب حسب العديد من الشركات التي تهتم بسحب الآراء بعد أعياد نهاية السنة لكن ما بين 44 بالمئة و60 بالمئة من الفرنسيين لا يزالون متضامنين مع الحراك.

رئيس الوزراء إدوار فيليب أكد أن فرنسا ليست معرضة لعجز في الوقود وإن الشرطة ستضمن عدم إغلاق مستودعات النفط

وتترجم معارضة المشروع منذ الخامس من ديسمبر في إضراب يؤثر خصوصاً على تسيير القطارات في فرنسا ووسائل النقل العام في المنطقة الباريسية، وواجه المستخدمون جراء ذلك مشاكل جمة.

وخلال عطلة أعياد السنة تكبدت فرنسا خسائر اقتصادية كبيرة جراء الإضراب الذي شل وسائل النقل وكذلك تسبب في غلق العديد من المحلات التجارية وغيرها.

ويواجه الرئيس إيمانويل ماكرون أزمة كبيرة قد تعصف بشعبيته لاسيما مع تلقي النقابات دعماً كبيراً من أصحاب السعرات الصفراء الذين انضموا للحراك ليتردوه زخماً أكبر.

ومن المرتقب أن يتوجه رئيس الوزراء إدوار فيليب إلى البرلمان الفرنسي في فبراير المقبل لتعريف خطة الرئيس لإصلاح نظام التقاعد.

ويشير القانون الجديد إلى أن سن التقاعد 62 عاماً، ولكن القانون أيضاً يحتوي بنوداً قد تحيل العمل إلى سن الرابعة والسنتين، على أن يرتبط تمديد سن التقاعد بنظام خاص من التامين.

ونظام التقاعد موضوع شديد الحساسية في فرنسا، حيث لا يزال السكان متمسكين بنظام تقاعد قائم على التوزيع، يعتبر من أكثر الأنظمة التي تؤمن حماية للعاملين في العالم.

باريس - قامت النقابات العمالية في فرنسا بخطوة تصعيدية جديدة بهدف الضغط على السلطات من خلال إغلاق عدد من المصافي النفطية، الثلاثاء، بهدف إحداث نقص في محطات الوقود بعد أن أخفق الإضراب الذي تنفذه هذه النقابات بقطاع النقل العام والذي استمر شهرها، في إجبار الحكومة على سحب خططها لإصلاح معاشات التقاعد. وقالت نقابة "سي جي تي" المتشددة، إن العمال في مصفاتي بور جيروم وفوس التابعتين لإكسون موبيل في فرنسا بدأوا إضراباً مدته أربعة أيام. وأكدت متحدة باسم إكسون أن مصفاة فوس سور مير البالغة طاقتها 140 ألف برميل يوميا، والتي تشكل عشرة بالمئة من إنتاج التكرير في فرنسا أغلقت، لكنها أضفت أن مصفاة بور جيروم البالغة طاقتها 240 ألف برميل يوميا تعمل بشكل طبيعي.

وقال رئيس الوزراء إدوار فيليب إن البلاد ليست عرضة لخطر عجز في الوقود وإن الشرطة ستضمن عدم إغلاق مستودعات النفط.

وقال مسؤول نقابة "سي جي تي" لوكالة رويترز إن جميع مصافي فرنسا باستثناء واحدة ستبدأ إضراباً مدته 96 ساعة اعتباراً من الثلاثاء وحتى يوم الجمعة وإن تلك المصافي سيتم إغلاقها بشكل كامل.

وتتعهد النقابات بوقف الإصلاحات التي تأتي في بؤرة برامج الرئيس إيمانويل ماكرون.

وتسببت إضرابات ومظاهرات في أنحاء البلاد في إغلاق مدارس وتوقف خدمات للنقل، بينما أدت مظاهرات إلى اشتباكات مع الشرطة. وتخطط النقابات ليوم رابع من التظاهرات في أنحاء البلاد يوم الخميس المقبل.

ويأتي هذا التحرك في وقت التقت فيه الحكومة الفرنسية، الثلاثاء، بممثلين من هذه النقابات وأصحاب العمل في جولة جديدة من المفاوضات في وقت دخل فيه النزاع حول إصلاح أنظمة التقاعد يومه الـ34.

وعقد اجتماع أول في وزارة العمل مع رئيس الوزراء إدوار فيليب المصمم على تطبيق الإصلاح الرامي إلى تغيير أنظمة التقاعد الـ42 وتوحيدها.

ولدى خروجه من الاجتماع، أعلن رئيس الحكومة أن الشركاء سيجتمعون اعتباراً من الجمعة للبحث في الأوجه المالية للمشروع.

غوايدو يؤدي اليمين رئيساً للبرلمان الفنزويلي

جانب شعب فنزويلا إلى أن يستعيد "حريته". وعبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن قلقه من إعلان بارا نفسه رئيساً للبرلمان، البادرة التي قالت منظمة الدول الأميركية إنها "باطلة ولا قيمة قانونية لها".

وكانت الشرطة قد منعت كذلك، الإثنين، غوايدو من دخول البرلمان لكن نواب المعارضة أعادوا انتخابه رئيساً لهذه المؤسسة الوحيدة التي يسيطرون عليها في تصويت نظم في مقر صحيفة. وصوت مئة من أصل 167 نائباً في الجمعية الوطنية لغوايدو، بعضهم ملاحقون من القضاء في إطار ما تسميه المعارضة "اضطهاداً سياسياً".

وفي منتصف النهار وفي غياب غوايدو عن الجمعية الوطنية، انتزع النائب المنافس له لويس بارا الذي يؤكد أنه معارض، مكبرا للصوت وأعلن في وسط القاعة أنه بات الرئيس الجديد للبرلمان في حالة من الفوضى العارمة. وتعيش فنزويلا على وقع انقسامات سياسية عميقة بعد إعلان الرئيس نيكولاس مادورو عن فوزه في الانتخابات الرئاسية في العام 2018. لكن نتائج هذه الانتخابات مثلت محل خلاف، فأعلن رئيس البرلمان المعارض خوان غوايدو نفسه رئيساً.

واعترفت العديد من الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية بغوايدو رئيساً، غير أن روسيا تمسكت باعتبارها نيكولاس مادورو.

كاراكاس (فنزويلا) - أدى الزعيم الفنزويلي المعارض خوان غوايدو، الثلاثاء، اليمين الدستورية رئيساً للبرلمان الفنزويلي.

وتمكن غوايدو من تادية اليمين بعد أخذ ورد مع خصومه وكذلك مع الأمن الفنزويلي الذي حاول في البداية منعه من الدخول إلى البرلمان أصلاً.

وأشدد غوايدو محاطاً بنواب المعارضة الشديدة الوطني مؤكداً "أنا هنا". وقبل ذلك منعه عناصر من الحرس الوطني من دخول مبنى البرلمان، في حين كان لويس بارا وهو نائب معارض منافس لغوايدو يقول إنه الفائز برئاسة البرلمان، يراس جلسة صاخبة داخله.

وجاءت هذه الأحداث المتسارعة بعد أن وجهت الدعوة إلى الناخبين المتنافسين.

ودعى كل من خوان غوايدو وخصمه لويس بارا من قبل البرلمان الذي تهيمن عليه المعارضة، إلى عقد جلسة، الثلاثاء، برئاسة التي يؤكد كل منهما أنه فاز فيها. ومستنداً إلى إعادة انتخابه رئيساً للبرلمان بأصوات مئة نائب معارض، الأحد، دعا غوايدو النواب إلى عقد جلستهم الأسبوعية في مقر البرلمان الثلاثاء، كما يفعل منذ انتخابه للمرة الأولى قبل عام.

وهنا وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو غوايدو بينما قال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس إنه أكد في اتصال هاتفياً مع غوايدو أنه "سيفق إلى